الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر

د. مجدوب عبد المؤمن
أستاذ محاضر – أ – جامعة ورقلة.

أ. هماش لمين
أستاذ باحث، جامعة ورقلة.

ملخص:

يهدف هذا المقال لتسليط الضوء على التنمية المحلية في الجزائر من خلال الكشف عن دور كل الفواعل المجتمعية في تدعيم العملية التنموية ومحاولة تحديد مسؤوليتهم وعلاقاتهم بالرقي الاجتماعي، في ظل تنامي دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العمل التنموي لكون التطور عملية مركبة من ممارسة للسلطة التي تلبي رغبات ومطالب المجتمع المحلي، وفي قيام المواطنين بدورهم في الحفاظ على مكتسباتهم المادية والمعنوية وتكريسها.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، القطاع الخاص، الفواعل الجديدة، التنمية المحلية، المقاربة التشاركية.

Résumé :

Cette étude vise à faire la lumière sur le développement local en Algérie à travers la divulgation du rôle de chaque communauté autres acteurs dans le renforcement du processus de développement et d'essayer de déterminer les responsabilités et les relations progrès social, à la lumière du rôle croissant de la société civile et le secteur privé dans le travail de développement du fait que le développement de l'exercice cohérente des processus de pouvoir qui répondent aux souhaits et exigences de la communauté locale, et les citoyens à faire leur part pour maintenir leurs gains physique, moral et le dévouement.

Mots-clés: la société civile, le secteur privé, les acteurs nouveaux, Le développement local, approche participative.

مقدمة:

إن إدماج فواعل جديدة في السياسات التنموية يعتبر منهجية عمل مساعدة على التنمية العادلة وذلك من خلال إشراك الجميع في تسيير مؤسسات الدولة وفي جميع مراحل تدبير مشاريع وبرامج التنمية، من التشخيص والتحليل إلى التخطيط والتنفيذ إلى التتبع والتقويم، هده العملية تعتبر وسيلة تسمح بالإنصات لأصوات الجماعات الضعيفة والمهشمة، مثل: النساء، والفقراء،والمعوقين، والأطفال والقرويين، والشباب العاطل... وتمنحهم الفرصة للتعبير بحرية كما تساهم في إدماج تنظيمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في عملية التنمية خاصة على المستوى المحلي، ومن هنا تندرج إشكالية الدراسة فيما يلي :

إلى أي مدى تساهم الفواعل الجديدة في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر؟

وللإجابة عن الإشكالية الآنفة الذكر يتم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

المحور الأول: إسهامات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المحور الثاني: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية

المحور الثالث: إعادة صياغة دور الدولة لإدماج الفواعل الجديدة

المحور الأول: إسهامات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

إن دور مؤسسات المجتمع المدني لا تقل شأنا عن دور القطاع الحكومي أو دور القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية، لذلك أصبح المجتمع المدني شريك أساسي وفعال إلى جانب الدولة والقطاع الخاص حيث لا يمكن الاستغناء عن دوره خاصة في تحسين مستوى معيشة الأفراد وتقليص حدة الفقر وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والصحي والتعليمي، وتزداد أهمية الجمعيات المدنية بازدياد حاجة المواطنين للخدمات نتيجة التقدم الاقتصادي، وبالتالي فقد برزت أهمية العمل الاجتماعي الشعبي التطوعي كوسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع وأصبح أهم مرتكزات تنفيذ أهداف واستراتيجيات الخطط التنموية .

الفرع الأول:

1- مفهوم المجتمع المدني:

أ- تعريف المجتمع المدني:

- تعريف مركز دراسات الوحدة العربية لسنة1992، والذي عرفه على أساس أنه :"مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة،لتحقيق أغراض متعددة منها،أغراض سياسية، كالمشاركة في صنع القرار ومنها أغراض نقابية، كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية، كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات

الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة" .(حداد المطران، 2004، ص.23).

- هناك من يعرف المجتمع المدني بأنه "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال :الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية "(احمد شكر، 2000، ص.25) .

- مما سبق يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه : عبارة عن مجموعة من المؤسسات والهيئات الاجتماعية والثقافية والأهلية التي تعبر عن مصالح وأراء الجماعات والفئات الاجتماعية المختلفة وتنظم علاقاتها ونشاطاتها، وتمكن المواطنين من المشاركة في العمليات التنموية.

2- خصائص المجتمع المدني

يمكن تحديد أربعة خصائص حسب صامويل هنتنجتون : (حسين توفيق، 2000، ص.22)

أ- القدرة على التكيف :يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات الحاصلة في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها وثمة أنواع للتكيف هي :

- التكيف الزمني :يقصد به الاستمرار لفترة طويلة من الزمن .

- التكيف الجيلي :يقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء على قيادتها.

- التكيف الوظيفي :ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

ب - الاستقلال: يقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد .

ج - التعقيد : يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلية وانتشارها الجغرافي على أو سع نطاق داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها خلاله.

د - التجانس : بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح .

عند القيام بعملية إسقاط لهذه المعايير الأربعة على مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، تبرز الخصائص العامة للمجتمع المدني الجزائري كما حددها محمد صفي الدين خربوش كالأتي :

- المرحلية وعدم القدرة على الاستمرار أو البقاء، وارتباطها برجل واحد الكاريزمية .
- التبعية للسلطة وعدم الاستقلالية (استقلالية النشأة والتأسيس والحل، والاستقلالية المالية) .
- .بساطة البنية التنظيمية والتركز في المناطق الحضرية والمدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية .
- عدم التجانس وكثرة الصراعات الداخلية لأسباب شخصية .

الفرع الثاني: المكانة القانونية والدستورية للمجتمع المدني في الجزائر

يحتاج المجتمع المدني إلى آليات ونصوص قانونية تكرس له طرق الممارسة وتنظم له حرية التعبير والتنظيم، وأداء وظائفه بشكل رسمي وقانوني، من هنا تبرز أهمية التطرق إلى الإطار القانوني المنظم للمجتمع المدني في الجزائر، بحيث نتطرق للوضعية القانونية والدستورية من ثم التعرض إلى مكانته في دستور 1996 الذي يعد أساس تعديل وإثراء لدستور1989 خاصة من ناحية الأهمية الكبرى التي أنيطت للحركة الجمعوية كأحد المكونات الأساسية للمجتمع المدني في الجزائر.

1 – المجتمع المدني ومكانته في دستور 1996 :

يعتبر دستور 1996 الساري المفعول الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر الحديثة، بحيث جاء هذا الأخير بتعديلات لبناء مجتمع ديمقراطي أكثر تكاملا يسود فيه القانون وتحترم فيه الحريات .فوجود نظام ديمقراطي معناه توافر فرص النشاط الخاص للمواطنين بعيدا عن رقابة السلطة أو تدخلها، والعكس هو الصحيح في ظل نظام شمولي حيث تقيد حرية الفكر والإبداع لدى المواطنين ويشل نشاطهم الخاص في تشكيل مؤسساتهم الخاصة التي هي الأساس في قيام مجتمع مدني(برهان، 1994، ص.142)،إن أو ل ما يمكن ملاحظته حول دستور 1996 هو توسيعه لنطاق المجتمع المدني، وجعله يحتوي على حيز ينبئ بالتغير من أجل التطور فقد جاء بمواد جديدة وأضاف تعديلات إلى مواد كانت موجودة في الدستور السابق. وقد أعطى المشرع حيزا كبيرا للحريات والحقوق المدنية والسياسية، فتم تبني التعددية الحزبية في المادة 42 التي نصت صراحة على " أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون" (دستور الجمهورية الجزائرية، 1996) . كما أن دستور 1996 لم يكتفي بإنشاء الحركة الجمعوية فقط ولم يؤهل الدولة لسن القوانين التي تنظم هذه الحركة فقط، وإنما أكثر من ذلك أعطى للدولة الدور البارز في تشجيع وازدهار الحركة الجمعوية اعتقادا منها أي الدولة بأن هذه الحركة يجب أن يكون لها دور أساسي في تنشئة المواطن وتوعيته وتعبئته من أجل المساهمة في إدارة الشؤون العامة للبلاد ويبقى هذا الدستور من أهم الدساتير الجزائرية تأسيسا للمجتمع المدني لكن تبقى إشكالية مدى تطابقه مع البيئة والواقع اللذان لا يساعدان على تشكل مجتمع مدني مستقل وقائم بذاته نظرا للعوائق الكثيرة التي تحيط به ، إن هذا التدخل السرطاني المتضخم والمفرط للدولة في الحياة الاجتماعية وهيمنة البيئة

السياسية بمفاهيمها وأدواتها على الواقع المجتمعي، يجعل المجتمع المدني محدود الأداء والفاعلية حتى في ظل توفر الإطار القانوني والدستوري . (الجريدة الرسمية، 2012، ص.36).

2- المكانة القانونية للمجتمع المدني في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية 2012 :

حظي المجتمع المدني بمكانة كبيرة في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية التي باشرتها الدولة الجزائرية بهدف تفعيل دور العمل الجمعوي في سبيل تطوير المجتمع المحلي والنهوض به ودفع عجلة التنمية المحلية بفسح المجال للأفراد بتكوين جمعيات متنوعة في كل المجالات من أجل نشر ثقافة الحوار والتشاو ر بين المواطنين وممثليهم في المجالس المحلية بهدف تعزيز الديمقراطية التشاركية المحلية.إذ فسح هذا القانون للجمعيات بالقيام بكل نشاط شراكة مع السلطات العمومية له علاقة مع أهدافها ، كما يمكنها الحصول على الهبات والإعانات طبقا للتشريع المعمول به حيث يخصص لها نسبة 3 % من قبل البلدية – إذا جمعية محلية - كما يمكن للجمعيات المعتمدة أن تنخرط في جمعيات أجنبية تنشد الأهداف نفسها أو أهداف مماثلة في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية، بالإضافة أن لها إمكانية التعاو ن في إطار الشراكة مع جمعيات أجنبية منظمات دولية غير حكومية تنشد نفس الأهداف ويخضع هذا التعاو ن إلى الموافقة المسبقة للسلطات المختصة .

الفرع الثالث: إسهامات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

أصبح متاحا اليوم لمنظمات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتكون كشريك هام فعّال في عمليات البناء والتطوير وذلك وفقا لما تقدمه الجمعيات المحلية والوطنية من ادوار مختلفة لدفع عجلة التنمية المحلية عبر المساهمات المختلفة في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

1- المساهمة الاجتماعية : يعرف الوضع الاجتماعي حالة من الانتعاش والتحسن في السنوات الأخيرة الماضية مقارنة مع ما قبلها من سنوات، وذلك راجع بالأساس إلى المجهودات الكبيرة التي تقوم بها بعض الجمعيات المحلية والوطنية في هذا الإطار، حيث يلاحظ بروز مكثف للنشاطات الاجتماعية المحلية كمحاربة الفقر والأمية والأمراض المتنقلة والاعتناء بمختلف الفئات المحتاجة للعون إضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالتوعية والتحسيس من المخاطر التي تستهدف المواطنين، ويمكن إيجاز أهم إسهامات المجتمع المدني في ما يلي :

- العمل التطوعي الهادف لتنظيف البيئة والمحيط وحملات التشجير حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة مقدرة ب % 60 من قبل تنظيمات المجتمع المدني. (عبد السلام،2011، ص.132)

- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية وذلك من خلال تنبيه السلطات بالنواقص والعجز المسجل في هذه المناطق والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية من خلال التوعية.

- العمل في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية والمساهمة في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة وفي الجزائر أكثر من 3000 جمعية تعنى بمحو الأمية وتأهيل الأفراد وتدريبهم .

- في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب حيث تتوفر الجزائر عن أكثر من 1200 جمعية رياضية وتثقيفية في مجال الخدمات، العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع .

2- المساهمة الاقتصادية: إن الحديث عن مساهمات المجتمع المدني المحلي في التنمية المحلية يشهد منذ السنوات القليلة الماضية زخما وتطورا ملحوظا، فبالإضافة إلى الجمعيات المحلية نجد الدور الكبير للاتحادات والنقابات العمالية الخاصة بمختلف الأنشطة الاقتصادية، لما لها من دور بارز في دفع عجلة التنمية كون أعضائها هم المحرك الأساسي لها،ر لذا نجد أن العديد من البرامج التنموية التي تخططها البلديات تستعين فيها بآراء وتوجهات من هذه الاتحادات كما أنها تستعين بآراء الجمعيات المحلية خاصة إذا تعلق الأمر بتنمية وترقية منطقة معينة، وإضافة للاستشارة نلاحظ أن هناك مساهمة ميدانية فعلية تقوم بها الجمعيات المحلية على مختلف أنواعها في مجال تنمية محيط العيش. (عبد السلام،2011، ص.133)

3- المساهمة السياسية : بالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي بارز يتمثل، في تنمية الثقافة السياسية من خلال حب الوطن والتضحية من أجله وغرس قيم المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي فضلاً عن قيامها بدور أساسي في تربية المواطنين وتدريبهم عملياً وإكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية وهناك أيضاً ما يتعلق بمهام المجتمع المدني في تطوير ثقافة شعبية لدى الناس تقوم على إعلاء أهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية في صياغة تنظيمية خلاقة تؤدى إلى الارتقاء بالوعي السياسي، وبالثقافة السياسية وبما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وفى التأثير على سياسات الدولة في مختلف المجالات أو ما يعرف بالسياسات العامة والملاحظ أن النقابات المهنية تؤدى هذه الأدوار بشكل أكبر نسبيا تليها الجمعيات الوطنية ثم الجمعيات بأنواعها المختلفة والتي تنخرط في العمل العام من خلال ما تقوم به من أنشطة تنموية .

المحور الثاني : دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية

1- مفهوم القطاع الخاص:

قبل الحديث عن دور القطاع الخاص باعتبار أداة أساسية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ينبغي التطرق إلى مفهوم القطاع الخاص من خلال تقديم جملة من التعريفات من اجل ضبط المصطلح والتعرف على مدلوله، وخصائصه في الجزائر.

أ- تعريف القطاع الخاص : يشير مفهوم القطاع الخاص private sector بأنه ذلك القطاع من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتجري فيه عملية

تخصيص الموارد الإنتاجية طبقا لما تملكه قوى السوق التلقائية وليس إرادة السلطات الحكومية العامة.وفق هذا التعريف يشمل القطاع الخاص تلك المؤسسات التي ينشئها رجال الأعمال أو الأفراد المستثمرون بغية تحقيق الربح (ضياء، 2003،ص. 14) .

- كما يعرف القطاع الخاص على انه النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى الربح ولا يخضع لتمويل في الدولة ولا تؤول إلى الخزينة باستثناء الجزء الخاضع للضريبة.

ويمكن بذلك تعريف القطاع الخاص على انه " مجموعة من المؤسسات والشركات المستقلة عن الدولة التي يملكها أفراد وجماعات محددة من الأشخاص والتي تهدف أساسا إلى تحقيق الربح ".

أ- خصائص القطاع الخاص في الجزائر: هناك جملة من الخصائص التي يتميز بها القطاع الخاص في الجزائر يمكن إجمالها في ما يلي(صفية، 2008، ص.42):

أ- من حيث تسيير قوى العمل: تمثل قوة العمل العنصر الفعال في تسيير المؤسسات الخاصة من حيث الاستهلاك والاستغلال، وهنا نجد غياب آليات الرقابة والمتابعة من طرف أجهزة الدولة، وعدم وعي الطبقة العمالية بظروفها ومصالحها بسبب انغلاق هذه المؤسسات على نفسها.

ب- من حيث علاقات العمل :تقدم لنا شبكة العلاقات بين العمال صورة البنية الاجتماعية لأي مؤسسة اقتصادية، وتساهم طبيعة العلاقات بين العمال بشكل كبير في تحفيز أو كبح عملية الإنتاج، ونجد القطاع الوطني الخاص في الجزائر يتميز بالاهتمام بالفعالية الاقتصادية مقابل الإهمال في تثمين موارده البشرية كما يتميز بالانضباط والتزام العمال بالنظام المعمول به في ممارسة النشاط، وإخفاء التذمر من ظروف العمل.

ج- من حيث المستوى التعليمي للعمال : يعد المستوى التعليمي للعامل الجزائري في القطاع الخاص جد منخفض، إذ تأتي نسبة الأمية في هذا القطاع في المقدمة، مما يبقي بالتالي مشكلة التكوين وثقافة المؤسسة والوعي النقابي وغيرها من المتطلبات اللازمة لاستمرارية وتطور ونجاح أي مؤسسة اقتصادية أو صناعية.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية

ازدهر دور القطاع في إطار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين والتي انعكست على دور الدولة، نتيجة إلى اختلالات الكبيرة التي يعرفها التسيير العمومي للمرفق العام، وعدم قدرة الدولة على تقديم خدمات نوعية(1)، أو جب عليها الاستعانة بالقطاع الخاص كشريك فاعل في التنمية المحلية عن طريق ما يسمى بالخصخصة والتي عرفتها الجزائر تطبيقا للتوجه نحو اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن نمط الاقتصاد الموجه، وقد كان له انعكاس على المستوى المحلي، مما فرض على البلدية أن تتعايش مع الوضع الجديد وأن تنفتح على الغير بدءا من إنجاز مشاريع مشتركة بين البلديات في إطار تطوير الاستثمار المحلي وعقد شراكة حتى مع البلديات

الأجنبية في إطار ما يسمى بالتوأمة،ومن هنا أصبح للقطاع الخاص دور فعال في المشاركة في عملية التنمية المحلية بجانب الحكومة وترتبط أهمية دور القطاع الخاص بالتنمية المحلية بمدى إسهامه في معالجة القضايا والموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، ولا يمكن لأي مجتمع مواجهة هذه التحديات بالاعتماد على قطاع دون الآخر، بل إن ذلك مرهون بتعاون كل من القطاعين العام والخاص لا يمكن تحقيقها في ظل غياب حكومة فاعلة تدعم وتطور القطاع الخاص وتعلم على استمرار يته في المشاركة في عملية التنمية من خلال : (نادية، 2010)

- خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة.

- إدامة التنافسية في الأسواق

- توفير فرص متساوية أمام الجميع – خاصة الفقراء والفئات ذات الفرص والإمكانيات البسيطة في الحصول على التسهيلات المالية والفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع وتحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم.

- تعزيز المشاريع التي تتيح وتخلق فرص العمل.

- استقطاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.

- التحفيز المستمر لتنمية الموارد البشرية.

إن مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية المحلية في تزايد مستمر وذلك من خلال مساهمته في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، وفي برنامج توطيد النمو(2010-2014)، في مجال البنية التحتية (صيانة وتعبيد الطرقات، بناء السكنات، بناء المرافق العمومية، الطريق السيار شرق غرب)، كما يساهم القطاع الخاص في تشغيل اليد العاملة بنسبة معتبرة وذلك حسب الإحصائيات التالية :(الديوان الوطني للاحصائيات)

- بلغ إجمالي اليد العاملة في القطاع الخاص 756000 عامل أي بنسبة 60% من المشتغلين وذلك سنة 2011، حيث يلاحظ في هذا القطاع ارتفاع نسبة الذكور العاملين لتبلغ 63.8 %، بينما يشغل 40.1 % من إجمالي العمالة النسوية.

- بلغ إجمالي اليد العاملة في القطاع الخاص 57.2 % من المشتغلين سنة 2012، ويلاحظ انخفاض النسبة مقارنة مع سنة 2011 .

- بينما بلغ إجمالي اليد العاملة في القطاع الخاص 58.8 % من المشتغلين سنة 2013، مسجلة ارتفاعا مقارنة مع سنة 2012 .

الفرع الثالث : تحديات القطاع الخاص في تجسيد التنمية المحلية بالجزائر

يمكن تحديد جملة من العوامل التي تحد من تطوير قطاع خاص جيد في الجزائر والتي تحول دون تحقيق التنمية المحلية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (عمار، 2010)

- منح الاحتكارات للمؤسسات الحكومية لتنفيذ بعض المشاريع والبرامج، مما يعيق وبشكل واضح تطوير القطاع الخاص.

- المعيقات البيروقراطية، والتي غالبا ما تكون موجودة، وتشمل مثلا التحكم بالأسعار، البطء والعشوائية في اتخاذ القرارات، ووجود بعض الظروف المشجعة على الفساد.

- السياسات العمالية والتي في بعض الحالات لا تزود أصحاب العمل بالمرونة الكافية، وبشكل خاص في حالات مناقشة الأجور، التفاو ض حول الإنتاجية مع العاملين والاستغناء عن خدمات العاملين غير المنتجين.

- الزيادة في نسب التعريفات المفروضة على المنتجات ذات القيمة المضافة المتدنية، والتي تعمل على الحد من المنافسة، وتقلص مستوى الكفاية ونوعية المنتجات.

- الافتقار إلى تمويل الخوصصة :إن القطاع الخاص يجد صعوبة كبيرة في تمويل مشاريعه، ولذلك يلتجئ إلى عملية التسليف والتوجه للبنوك للحصول على قروض مالية بنسب عالية يصعب تسديد فوائدها في الوقت المتفق عليه.

- صعوبة المنافسة مع شركات دولية عملاقة : إن خبرة ومهارات الشركات المتعددة الجنسيات لا يمكن أن تقارن بالمستوى المتواضع لشركات القطاع الخاص، ولهذا فإنه من الصعب أن تزاحم وتنافس مؤسسات القطاع الخاص تلك الشركات المتعددة الجنسيات.

- ارتفاع كلفة التدريب : وهذا يعني أن تأهيل الموارد البشرية وتمكينها من اكتساب الخبرة والمهارة الفنية، يعتبر عبئا ثقيلا على مؤسسات القطاع الخاص، وبالتالي، من الصعب عليه إنجاز المهام المسندة إلى العاملين فيه بطريقة فعالة.

المحور الثالث : إعادة صياغة دور الدولة في ظل المقاربة التشاركية

في إطار التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادي التي شهدها العالم في أو اخر القرن العشرين والتي انعكست على دور الدولة من نظام حكم محلي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام حكم محلي يشارك فيه القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تحمل المسؤوليات والسلطات.

الفرع الأو ل : اعادة اختراع الحكومة لتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص

في مطلع التسعينيات أصبحت هناك حاجة لإعادة اختراع الحكومة لتستطيع إن تؤدي وظائفها بكفاءة أعلى وتكلفة أقل، وبعد أن كان هناك فصل بين القطاع العام والخاص في أسلوب ومجالات العمل طالب أنصار الإدارة الحكومية بالاستعانة بأسلوب القطاع الخاص بل ونقل أسلوب إدارته إلى الإدارة الحكومية تطبيقا للإصلاح والكفاءة والرشاد والربحية، حيث بدأت دول العالم المتقدمة والنامي تدرك الحاجة إلى توافر الخصائص التالية التي تميز حكومة القرن ال 21 والمتمثلة فيما يلي:(محمد، 2011، ص.145)

- حكومة حافزة للغير (القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني) أكثر من كونها حكومة منفذة، حيث يتفرغ الجهاز الحكومي لاتخاذ القرارات ويترك مهام التنفيذ لآخرين، مع القيام مراقبة هذا التنفيذ للتأكد من انه يتم وفق لأعلى مستويات الجودة وبتكلفة أقل وبسرعة أكبر.

- حكومة مملوكة للمجتمعات المحلية، حيث تتولى تقوية المنظمات والمؤسسات بدلا من تقديم الخدمات، باعتبار أن أعضاء المجتمع المحلي هم أصحاب المصلحة الحقيقة، كما أن المجتمع المحلي يتفهم مشكلاته أفضل مما يستوعبها المهني الحكومي .

- حكومة تنافسية، تطرح المناقصات بدلا من تقديم الخدمات، فهناك خدمة أفضل حيثما تكون هناك منافسة سواء بين القطاع العام والقطاع الخاص أو بين القطاع الخاص والقطاع الخاص أو من بين القطاع العام والقطاع العام .

- حكومة تهتم بالمخرجات وليس بالمدخلات (موجهة بالنتائج)، وبالتالي تجبر الأجهزة الحكومية الجديدة على الحصول على معلومات عن الانجاز، ويكون من الضروري تطبيق الإدارة بالأهداف والنتائج بطريقة سليمة في ظل نظام إدارة الجودة الشاملة.

- حكومة واقية (تتوقع المشكلات وهي في مهدها قبل أن يستفحل خطرها) وليست حكومة علاجية وبالتالي فغنها تهتم بالتخطيط الاستراتيجي، الذي يقوم على تحليل الموقف الداخلي والخارجي، وتشخيص المشكلات وتحديد الرؤية والرسالة للجهاز الحكومي.

- حكومة لامركزية، تنتقل من الهراركية والهرمية إلى المشاركة وروح الفريق، ويترتب على ذلك إعطاء صلاحيات أكبر للمدربين في المستويات الأقل، فيصبح لديهم معلومات أكثر وبالتالي يصبحون أكثر قدرة على اتخاذ قرارات رشيدة وفي الوقت المناسب، وتنمية الإحساس بالمسؤولية، فضلا عن إطلاق الطاقات الابتكارية لديهم ورفع روحهم المعنوية.

الفرع الثاني: اللامركزية الإدارية كمحرك للتنمية المحلية : (مبروك،2010)

إن التنقل التدريجي للمهام من الحكومة المركزية إلى المستوى المحلي يمكن أن يحسن من مستويات الفاعلية والشفافية، بالإضافة إلى تامين التوصل السليم للخدمات إلى من يستحقونها

ويتطلب ذلك مزيجا من اللامركزية الإدارية وإشراك المنظمات غير الحكومية في صياغة السياسات الاجتماعية وتنفيذها، والمنظمات المحلية هي الأقدر على تقييم احتياجات المواطنين وذلك بهدف القيام بالمهام بشكل أكثر فاعلية وضمان التكيف مع المعطيات الاقتصادية الجديدة.

فالمركزية تحول دون تكوين بيئة اقتصادية قادرة على خلق التطوير وتفرض على الحكومة تحديات تتعلق بتوزيع المهام والمسؤوليات بين الحكومة المركزية من جهة والإدارات المحلية والقطاع الخاص من جهة ثانية،إن النقص في الموارد المتاحة للحكومة المركزية غالبا ما يقف عائقا دون تلبية احتياجات الخدمات العامة و البنى الأساسية وهنا يمكن أن تساهم الإدارات المحلية والمنظمات غير الحكومية وخصوصا منظمات المجتمع المدني بدور حيوي في جمع الموارد وتقديم الخدمات والاستثمار في البنى الأساسية.

فاللامركزية تتطلب تدعيم الهيئات المحلية –ولايات، بلديات- بصلاحيات كبيرة واستقلالية في التسيير والمسؤولية والوسائل البشرية والمالية حتى تسمح للسلطات المحلية بتحريك برامج عملها، فاللامركزية تشكل عاملا أساسيا في اختيار الأولويات والاستثمارات وتسمح بالاستغلال الفعلي للثروات المحلية والتغطية السلمية للاحتياجات المحلية الضرورية.

إن تعزيز السلطات الوطنية للطاقات التنظيمية والفنية للجماعات المحلية سوف يساهم في زيادة الفعالية الاقتصادية للأشغال المحلية،كما أن البلديات التي سوف تشارك مباشرة في تسيير شؤونها المحلية سوف تكون في موقع أحسن لتحرك السكان وتعبئتهم حول المهام التي تخصهم، ومن جهة ثانية تعني اللامركزية تشجيع تحويل مراكز القرارات العامة والخاصة ذات البعد الوطني لصالح وحداتها لإنتاج السلع والخدمات أو الانجاز على المستوى المحلي بتزويدها بالمهارات البشرية والثروات المالية المناسبة، ومن جهة ثالثة نجد أن تعزيز اللامركزية تسيير النشاطات الاقتصادية على المستوى القطاعي بتحميل المسؤولية التامة لأجهزة التسيير مدعمة باستقلالية حقيقية على مستوى وحدات الإنتاج سوف تسمح بتشجيع المبادرة الخلاقة لخلق مناصب شغل جديدة.

يوضح الجدول رقم (1) دور الوحدات اللامركزية في تقديم الخدمات العامة، حيث يركز على إرضاء المواطن، فالعبرة لم تعد بالخدمة ذاتها ولكن بقيمتها، كما يراها الزبون أو المواطن سواء كانت هذه الخدمة تقدم مباشرة أو من خلال هيئات أخرى .

الخدمات العامة	دور الوحدات المحلية في تقديمها وتمويلها
1-جمع القمامة وإدارة النفايات	- مسؤولية الإدارة المحلية عند كل الدول . - تزايد الاعتماد على التعاقد مع القطاع الخاص . - التمويل :من خلال الإيرادات العامة للبلديات ورسوم النفايات .
2- الرعاية الصحية	- الحكومة المركزية تصنع السياسات العامة . - الإدارات المحلية وتعنى بالرعاية الصحية والوقائية .
3- التعليم	- المدارس الابتدائية ودور الأطفال من مسؤولية الإدارة المحلية والقطاع الخاص - المدارس الثانوية من مسؤولية الحكومة المركزية والقطاع الخاص . - التعليم العالي مسؤولية الحكومة المركزية والقطاع الخاص .
4السكن	- في الغالب تعتبر من مسؤولية القطاع الخاص . - مشاركة من قبل الحكومة المركزية الإدارة المحلية إلى حد ما . - الصيانة من خلال إيرادات الإيجارات والإيرادات الأخرى للمحليات .
5- حماية البيئة	- تتولى الحكومة المركزية وضع الأطر التشريعية والتنظيمية . - تتولى الإدارة المحلية تنفيذ وتطبيق تلك الأطر .
6-تخطيط وتنظيم المدن	- التمويل: إيرادات البلدية. - مسؤولية الإدارات المحلية .

المصدر: سمير محمد عبد الوهاب، "الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة "، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى "البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة" منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة القاهرة، أو ت 2008، ص، ص 36، 37 .

الفرع الثالث: عصرنة الإدارة المحلية بإدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال

تتطلب عصرنة أنماط التسيير في الإدارة المحلية حركة موافقة تتجسد في تحديث التجهيزات والوسائل المستعملة، خاصة ونحن في عصر يشهد تكنولوجيات الإعلام والاتصال تطورا سريعا في جميع المستويات حتى أنها أصبت من العناصر التي يقاس بها تقدم المجتمعات، فتقييم مستوى الجماعات الإقليمية والإدارات المحلية في هذا الميدان يعتبر من الأولويات لأنه يسمح بتحديد نقاط العمل والإستراتيجية المتبعة لتحسين ظروف العمل من جهة والعلاقة بين المنتخب المحلي والمواطن من جهة أخرى، ولتحسين نوعية الخدمات وإعادة ثقة المواطن في الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين، وتتعلق هذه الإجراءات بالهياكل من جهة والوسائل والموارد البشرية من جهة أخرى، وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على الخطوات التالية : (الرهانات الجديدة للتنمية المحلية،2005، ص.94) .

- وضع مخططات محددة للتجهيز بالتقنيات والتجهيزات الحديثة للإعلام والاتصال في إطار عصرنة الإدارة المحلية .

- التركيز على السياسة التكوينية معينة تهدف إلى الرفع من مستوى الموظفين والمنتخبين والمحليين في ميدان استعمال تجهيزات الإعلام الآلي والوسائل العصرية للاتصالات وذلك لضمان الاستعمال الأمثل للتجهيزات الموجودة .

- محاولة استعمال مختلف البرمجيات في أداء الوظائف في أداء الوظائف، خاصة مع تطور التخصص الكبير في مجال هندسة البرمجيات والتي تغطي تقريبا جميع الجوانب، وأمثلة ذلك تسيير الانتخابات والقوائم الانتخابية، الحالة المدنية المالية المحلية، السكن .

- إنشاء شبكات اتصالية محلية (LAN (Local Area Network، لدى الجماعات الاقلمية على مستوى البلديات والولايات وربطها .

- وضع خادمات البريد إلكتروني Serveur de messagerie لضمان وصول المراسلات في أسرع وقت ممكن خلال تنقلها وإلى الإدارات المحلية خاصة بين كل من الولايات والدوائر والبلديات أو على المستوى الجهوري والوطني .

- إنشاء مواقع انترنت شاملة والتي يمكن أن تساهم في :

أ - إتاحة الفرصة أمام المواطن للاطلاع على أعمال الإدارة والمنتخبين بصفة مباشرة ودون عوائق وهذا تكريسا لمبدأ الشفافية .

ب - الحصول على خدمات من خلال هده المواقع.

ج - التعريف بالمناطق من خلال توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والسياح.

د - تجاو ز عقبات الزمن من ناحية أو قات فتح غلق الإدارات أي أن المواقع تعمل 24/24 سا و7/7 أيام في الأسبوع .

ه - توفير الاستمارات الإدارية للمواطن والتي يجد صعوبة في الحصول عليها وكذلك التخفيف عناء التنقل إلى الشبابيك، خصوصا مع التطور الذي صلت إليه بعض الدول والتي وضعت معظم الاستمارات مبوبة حسب المجالات على الانترنت.

الفرع الرابع : أشكال التعاقد بين القطاع العام والخاص

تتخذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص أشكالا متعدد ومتنوعة من أهمها : (بثينة، 2011، ص.ص 110.111)

- عقود البوت- Build / Operate / Transfer (BOT)

يقوم خلال هذا النمط الشريك من القطاع الخاص ببناء المشروع المتعاقد عليه مع الشريك الحكومي، وتشغيله لمدة محدودة متفق عليها في العقد ومن ثم نقل ملكيته إلى الشريك بعد انتهاء المدة

المتفق عليها وفي أغلب الحالات يقوم الشريك من القطاع الخاص بتمويل جزء من المشروع أو كله، لذلك فإن المدة الزمنية المتعاقد عليها لابد أن تكون كافية لتحقيق عائد معقول للشريك من القطاع الخاص وفي نهاية العقد يمكن للشريك الحكومي أن يقوم بتشغيل المرفق أو التعاقد من جديد مع الشريك الأصلي أو التعاقد مع شريك آخر من القطاع الخاص .

- عقود Build / own/operate (BOO)

فيه يقوم الشريك من القطاع الخاص بإنشاء المرفق وتملكه، تشغيله دون نقل ملكية للشريك البوو الحكومي وفي هذا النموذج لا يوجد إلزام للشريك الحكومي لشراء المرفق أو تملكه.

- عقود الببو Buy /Build /operate (BBO)

هو شكل من أشكال البيع الأصول يتضمن إعادة هيكلة للمرفق المباع أو توسيع، حيث يقوم القطاع الحكومي ببيع الأصول للقطاع الخاص بسبب الحاجة لتشغيل المرفق بطريقة مربحة أو ذات عائد كاف .

- عقود السي آس Contract Servises (C S)

فيه يتعاقد القطاع العام مع القطاع الخاص لتزويده بخدمة معينة، كالتشغيل أو الصيانة في حين تبقى الملكية والإدارة الكاملة للمرفق للقطاع العام .

المطلب الثاني : أدوار المجتمع المدني في ظل التمكين المتبادل

هناك توافق عالمي بين المشتغلين العلوم الاجتماعية والمهتمين بقضايا التنمية على أن التنمية المحلية الحقيقية هي التي تقوم بالتعاون والاعتماد المتبادل بين المجهودات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني معا . ويتوقف نجاح هذا التفاعل على إدراك الدولة للدور المهم الذي تقوم به هذه المنظمات. كما يرتبط دور المجتمع المدني ارتباطا أساسيا بمدى رسوخ أسس الديمقراطية وقواعدها، وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار.

الفرع الأو ل : أدوار المجتمع المدني:

- هناك مجموعة من الأدوار التي ترتبط مباشرة بهذه المنظمات في إطار برنامج التحول نحو اللامركزية في ظل التمكين المتبادل ومن أهمها:

- تمكين المواطنين: بمعنى توجيه مشاركة الناس إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمهم في جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العمة وللتمكن من الوصول إلى الموارد العامة، وخصوصا بالنسبة للفقراء.

- تأسيس الشبكات المدنية: فالشبكات المدنية المطورة جدا تساعد في عملية تدفق المعلومات، وتشمل المشاركة حرية تأسيس الجمعيات وغيرها من المنظمات التطوعية ذات الأهداف الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. فالمساعدة الفنية الموجهة إلى هذا النوع من المنظمات والجمعيات التي غالبا ما تقدم من خلال منظمات المجتمع المدني طريقة فعالة للوصول للفقراء وغيرهم من الجماعات المهشمة.

- المساهمة في تحسين إدارة الحكم:عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، كما يمكنها الإسهام في صياغة السياسات العامة، وحماية الحقوق، والتوفيق بين المصالح، وإيصال الخدمات الاجتماعية.وبعملها هذا تعزز منظمات المجتمع المدني الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة، وتقوي حكم القانون وغيرها من خصائص إدارة الحكم الصالح .

- تحسين أداء الإدارة المحلية: من خلال تعزيز مساءلة والمشاركة وحكم القانون والشفافية لتحويل الحكومات إلى حكومات لامركزية. ولإدارة الحكم اللامركزية ثلاث فوائد أساسية: الفائدة الأولى تتمثل في إن الإداريين المحليين يوفرون مجالا أفضل وأكثر راحة ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم. أما الفائدة الثانية: تتمثل في كون إدارة الحكم اللامركزية تخلق فرصا أكثر لمشاركة الجمهور وإسهامه.إما الفائدة الثالثة: تتمثل في كون استطاعة الحكومات المحلية أن تكون أكثر تجاوبا وتكييفا مع الأوضاع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فاعلي أكبر.

حيث يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن الإدارة الصالحة للحكم تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

الفرع الثاني :آليات تفعيل دور المجتمع المدني في ظل المقاربة التشاركية

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية بالجزائر وتعمل على زيادة تأثيره في القرارات الحكومية ودفعه إلى المشاركة في العملية السياسية والاقتصادية الاجتماعية، تتمثل في: (إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات، خيارات وتوجهات اسطنبول، 2010، ص.65)

- تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية يكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية ويكون من مهامه أيضا ما يلي :

- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية المحلية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعيين والإعلاميين و إيلاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب والنساء .

-إصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يتناول رصد أنشطته وتطوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه، ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والإعلامي وغيرها، والسبل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات .

- التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتهم المختلفة لتشجيع وزيادة اهتمامها بمؤسسات المجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري منتظم، وإثارة اهتمام الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في النهوض بالقضايا التي تمس الاهتمام المباشر للمواطن .

- تأسيس معهد مستقل لقياسات الرأي العام يقوم جهده على أساس علمي وإجراء دراسة معمقة حول خيارات تأسيسية من الناحيتين القانونية والعملية ومصادر تمويله .

- توفير ضمانات خلق بيئة سياسية وقانونية مهيأة لدور أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني، ويتم تحقيق ذلك في وجود أهم ركيزتين وهما الديمقراطية والمواطنة من خلال إحلال الأساليب والقيم الديمقراطية ضمن هيكلة وبنية العلاقات داخل المجتمع المدني ذاته في ظل التمتع بالمواطنة الفعلية، أي تجنب فلسفات القيم العشائرية والانتهازية، هذا كله يدخل في سياق إعادة بناء العلاقات بين أهم كيانين وهما الدولة والمجتمع المدني في إطار التنسيق و التعاون الذي يزيد من القدرة المطلية للعمل الجمعوي.

- توفير بيئة ثقافية واجتماعية لتمكين منظمات المجتمع المدني من إحلال التنمية المجتمعية وإبراز فكرة الترابط المدني التي يقصد بها تشكيل أحكام ذاتية قادرة على مواجهة السلطة وتحديد مداها بإعادة تركيب نقدي لمكونات هذا النظام المؤسسي المجتمعي" الدولة" "المجتمع المدني "بتوفير الجو الثقافي لتحقيق التطور الديمقراطي وتحديد الخطاب الثقافي للإصلاح ودعمه وتفعيله وترسيخ دائرته،فمن المهم التركيز على ثقافة التطوع والمفهوم يشير إلى قيم واتجاهات وسلوكيات محفزة للعمل التطوعي المنظم، ويتم نشرها في المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

الفرع الثالث: نماذج عن دور تنظيمات المجتمع المدني في توفير مناصب عمل

تساهم تنظيمات المجتمع المدني في توفير مناصب العمل من خلال عدة مستويات كقوة عمل داخل المنظمات والجمعيات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تشير الإحصائيات لسنة 2003 أن 15149 منظمة وجمعية وقفية توظف 7.7 مليون، بصفة دائمة، بينما بلغت إراداتها حوالي 212 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى 90 مليون متطوع في جميع الأعمال الدينية و الإغاثية والإنسانية بواقع 5 ساعات (مبروك، 2010، ص.214) عمل أسبوعيا وتطوع في جميع التخصصات، كما تشكل منظمات المجتمع المدني قوة اقتصادية كبرى

فهو يوظف 11.8 مليون عامل في سبعة دول (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا،فرنسا، ألمانيا إيطاليا، المجر، اليابان). حيث يقوم بتوفير وظيفة واحدة من ضمن كل 20 وظيفة، وأن النفقات الجارية

لقطاع المجتمع المدني في السبع (7) الكبرى هي 601 بليون دولار أمريكي وهو يساو ي 5 من الناتج المحلي.(مبروك، 2010، ص.ص 215.216)

ففي أواخر السبعينات من القرن الماضي قامت العديد من التنظيمات المجتمع المدني بتنفيذ مشاريع وفق أسلوب تنمية المجتمع المحلي في المجالات المتنوعة التي تؤدي إلى زيادة القدرة المحلية على مواجهة الاحتياجات والسيطرة على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية المحلية، من بين المشاريع التي تساهم في خلق فرص العمل نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- مشروع برنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من تنظيمات المجتمع المدني ويهدف إلى تقليل الفقر عن طريق تمويل المشاريع بدون فائدة.(محمد بشير، 2014)

الشكل رقم (2) : بناء القدرات واشتراك المجتمع المدني في تحسين تقديم الخدمات العامة
المصدر:الكايد زهير، الحكمانية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2003،ص98.

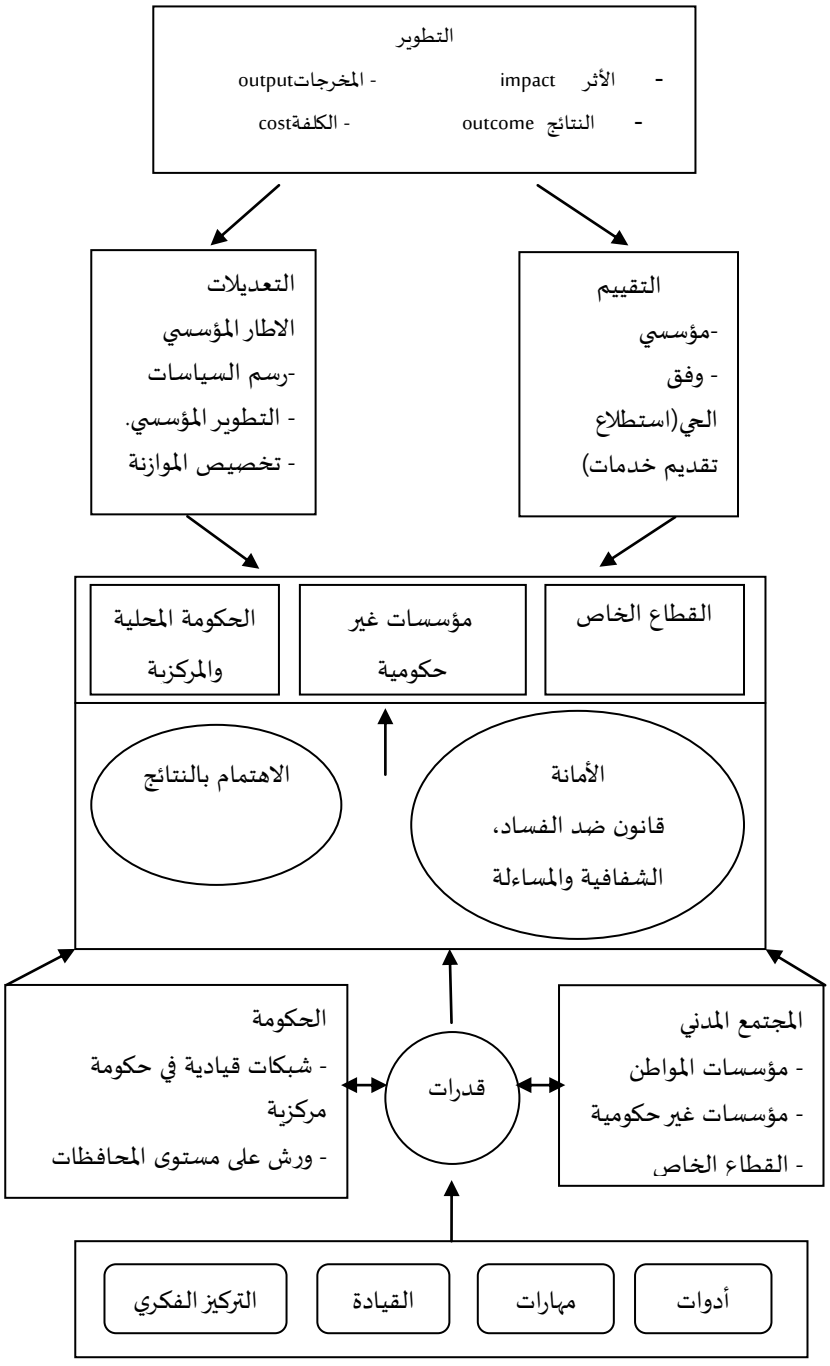
التطوير
- الأثر impact
- المخرجاتoutput
- النتائج outcome
- الكلفةcost
التعديلات
الاطار المؤسسي
-رسم السياسات
- التطوير المؤسسي.
- تخصيص الموازنة
التقييم
-مؤسسي
- وفق
الحي(استطلاع
تقديم خدمات)
الحكومة المحلية والمركزية
مؤسسات غير حكومية
القطاع الخاص
الاهتمام بالنتائج
الأمانة
قانون ضد الفساد،
الشفافية والمساءلة
الحكومة
- شبكات قيادية في حكومة مركزية
- ورش على مستوى المحافظات
قدرات
المجتمع المدني
- مؤسسات المواطن
- مؤسسات غير حكومية
- القطاع الخاص
التركيز الفكري
القيادة
مهارات
أدوات

المحور الثالث : القطاع الخاص في ظل الأدوار الجديدة

ازدهر دور القطاع الخاص في إطار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين والتي انعكست على دور الدولة، حيث تم الانتقال من نظام حكم محلي تسيطر

عليه وتسيره المجالس المنتخبة إلى نظام حكم يشارك فيه إلى جانب المجالس المنتخبة القطاع الخاص ونتيجة الاختلالات الكبيرة التي يعرفها التسيير العمومي للمرفق العام، وعدم قدرة الدولة على تقديم خدمات نوعية، حتم عليها الاستعانة بالقطاع الخاص كشريك فاعل في التنمية الشاملة عن طريق ما يسمى بالخصخصة – والتي عرفتها الجزائر تطبيقا للتوجه نحو اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن نمط الاقتصاد الموجه. وقد كان له انعكاس على المستوى المحلي، إذا حتم على البلدية أن تتعايش مع الوضع الجديد – وأن تفتح على الغير - بدءا من إنجاز مشاريع مشتركة بين البلديات في إطار تطوير الاستثمار المحلي وعقد شراكة حتى مع البلديات الأجنبية في إطار ما يسمى بالتوأمة.

الفرع الأول : القطاع الخاص في ظل الحكمانية

إن عملية تشجيع القطاع الخاص لكي يلعب دورا متزايدا في عملية التنمية المحلية الشاملة في الجزائر، لا تنبغي له أن يقترن عمليا بسياسة التخلي النهائي عن القطاع العام كإطار ممكن للتنمية، فالأنسب إقامة التوازن ما بين القطاعين العام والخاص لكي يلعب دورا متكاملا لا متناقضا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية الشاملة، فمن جهة نجد أن مسؤولية القطاع العام ما تزال كبيرة إزاء ما تعانيه شرائح واسعة تعيش في ظروف مزرية، ومن جهة أخرى فان تشجيع القطاع الخاص في ظل الحكمانية و بالتعاون مع تنظيمات المجتمع المدني يساعد على امتصاص أعداد كبيرة من البطالة وعلى تنمية وتكوين وتطوير اليد العاملة، وعلى الحد من الهجرة إلى الخارج أو النزوح من الريف إلى المدينة .

وفي هذا الصدد يرى البروفيسور " مايكل بورتر " ان علاقة القطاع الخاص وتطوره في ظل الحكمانية يمر بثلاثة مراحل أساسية، وبأن للحكومة أدوار إيجابية مختلفة يجب أن تؤديها في كل مرحلة من هذه المراحل، وكلما تقدمت الدولة في هذه المراحل يقل الدور المباشر للحكومة تدريجيا ويتعاظم بالمقابل دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية المحلية والاقتصاد الوطني بصفة عامة، وتتمثل هذه المراحل في : (زهير، ص.ص 96.70)

- المرحلة الأو لى : يتمثل دور الحكومة في الاقتصاد المعتمدة على الموارد الطبيعية بتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي على المستوى الكلي وتفعيل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة .

- المرحلة الثانية : وهي مرحلة الاقتصاد المعتمدة على الاستثمار، فيتمثل دور الحكومة بأن تعمل ما بوسعها إضافة المؤسسات والأفراد للانتقال من الاعتماد على عوامل الإنتاج الأساسية إلى عوامل الإنتاج المتخصصة، وخلق بيئة البنية التحتية المناسبة لهذه المرحلة، في هذه المرحلة فدور الدولة يتمثل في أن تركز أو لوياتها على البنية التحتية ونوعيتها (الموانئ، الطرق، المطارات، الجسور، الاتصالات) ووضع التشريعات اللازمة للانخراط في الاقتصاد العالمي .

- المرحلة الثالثة : يتمثل دور الحكومة في التحول من اقتصاد مبني على الاستثمار إلى اقتصاد مبني على الابتكار فيتطلب دورا حكوميا مباشرا في الرفع من مستوى الابتكار من خلال الاستثمارات الحكومية الخاصة في مجالات البحث والتطور والتكوين والتعليم العالي، ز تحسين أسواق رأس المال وتحسين التشريعات والأنظمة الداعمة لإنشاء المشاريع المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة، وفي هذه المرحلة نجد أن الشركات الخاصة تتبنى استراتيجيات عملها وفقا للتوجهات العالمية لتوسع من أسواق عملها بشكل يقدم المجتمع المحلي الذي ينشا بها، مثلما تغير من سياستها لتدريب وتعليم العاملين بها لتصبح أكثر كفاءة وفعالية على المستوى المحلي .

إن عملية الاختيار بين القطاعين العام والخاص يجب أن تتعدى كونها عملية سياسية أو تكنوقراطية إلى اعتبارها عملية مجتمعية ينبغي أن تخضع عملية الاختيار إلى أسس عملية براغماتية .

الفرع الثاني : مزايا الشراكة بين القطاع الخاص والدولة

إن للشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام مجموعة من المنافع والمزايا تتمثل في :

- المشاركة في تحقيق التنمية المحلية عن طريق السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في مشروعات البنى التحتية الأساسية كجزء من دوره في عملية التنمية الشاملة، ليأخذ هذا الدور أبعادا في المديين المتوسط والبعيد .(1رمضان، 2008، ص.34)

- توفير الموارد المالية : يمكن للقطاع الخاص الإسهام في عملية التنمية المحلية من خلال رأس ماله الخاص، أو عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية أو إيجاد شركاء ممولين بحكم ما يتمتع به من مرونة في التعامل مع مؤسسات الاستثمارات .

- يمكن للقطاع الخاص وباتساع دوره في عملية التنمية أن يدعم عملية التطور الديمقراطي من خلال مجال اقتصادي مستقل عن سيطرة الدولة مما يحد من قدرتها على التسلط واستتباع المواطنين، كما أن هذا التطور يساهم في تفعيل تنظيمات المجتمع المدني وتأكيد استقلاليتها عن الدولة، وغالبا ما يكون تأثيره في الحياة الاقتصادية مصحوبا بسعيه إلى القيام بدور مؤثر في الحياة السياسية، وهو ما يمكنه من خلق ضغوط على النظام الحاكم من اجل مأسسة المشاركة السياسية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية .

- خلق شراكة عادلة بين القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق التكامل بينهما يسمح للدولة بمواصلة دورها الفاعل، ويؤمن للقطاع الخاص مشاركة فعالة أو سع في عملية التنمية المحلية الشاملة، ولتحقيق عملية المشاركة يتعين إجراء عملية الخوصصة العقلانية التي تخضع المشروعات لعملية التقويم الاقتصادية والاجتماعية، تسبقها عملية تحديد ما يمكن لكل من الدولة والقطاع الخاص القيام به، ويمكن أن تأتي عملية المشاركة من خلال طرق عديدة كإقامة مشاريع تنموية من قبل الدولة والقطاع الخاص، أو المشاركة في ملكية وإدارة وتشغيل المشروعات القائمة سواء كانت الإدارة بيد الدولة لاعتبارات استراتيجة أو اقتصادية أو اجتماعية، أو كانت بيد القطاع اليد الخاص، هذه الشراكة ينبغي أن تكون محكومة بمبدأي العدالة والكفاءة .(عبد الحسين، 1999، ص. 63)

الفرع الثالث : آليات تفعيل دور القطاع الخاص في العمل التنموي

يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في عملية التنمية المحلية المستدامة من خلال :

- تأسيس القطاع الخاص مكاتب التوظيف وخدمات البحث عن العمل والتي أصبحت من أكثر الوسائل نجاحا في مساعدة الباحثين عن العمل للحصول على وظائف دائمة في القطاع الخاص .

- إشراك القطاع الخاص ببرامج ومشاريع التنمية التي تنفذها الامم المتحدة سواء ما يحدث في أو ربا أو الولايات المتحدة الامريكية .

- تنويع قاعدة الاستثمار لتطال القطاعات التنموية المختلفة كالتعليم والبحث العليم والتطوير الثقافي، والصناعي والزراعي، ودعم مركز البحوث لتكون مصدر ابتكار وتطوير عمل مؤسسات القطاع الخاص .

- تغيير ذهنية القطاع الخاص وجعله معني باستثمار رأس مال المخاطرة وليس اقتناص الفرصة السريعة، لكي يكون حضوره الاجتماعي إلى جانب حضوره الاقتصادي كشريك استراتيجي للدولة في بناء مجتمع متقدم ينتمي إليه الجميع .

- صياغة التشريع المحفز من قبل الحكومة للقطاع الخاص لدخول في استثمارات تنموية طويلة المدى وهو الأمر الذي لابد من انجازه كقاعدة للعمل المشترك بين الجانبين والتنسيق في ما بينهم .

- ممارسة دور الحكمانية في اعدادا وتطوير وضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة في التعليم والتدريب وخلق الكوادر .

- المساهمة الفعلية في منظومة التعليم والتكوين المهني والتقني من خلال امتلاك وادارة مؤسسات معنية بهذا الغرض .

- الدعم للمخطط من قبل مؤسسا القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية بشكل فعلي ومباشر.

خاتمة

عموما ما يمكن قوله ختاما أن للجماعات المحلية لها دور بارز في تحقيق التنمية المحلية إلا أن دورها لا يكتمل دون إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص وهو ما أكدته مجموع النماذج التي تم سردها، حيث أنه على مر العقدين الأخيرين في الألفية الثانية ظهر الاهتمام الكبير بأهمية وضرورة وجود العمل التشاركي وذلك لنتيجة فشل الحكومات الرسمية وعجزها عن تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم بالمستوى المطلوب، حيث أصبح التوجه نحو حتمية تطوير الإدارة الحكومية إعادة اختراعها بشكل يحافظ على دور كل شريك (القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني) في إحداث التنمية المحلية الشاملة في ضوء مميزات وخصائص كل قطاع، ومن بين الاقتراحات التي نقدمها في هدا الصدد ما يلي:

- تعزيز آلية التشاور الثلاثية على نحوي جعل المشاركة أكثر شمولية وأكثر انتظام لأدوارها من اجل خلق عقد اقتصادي واجتماعي للنمو وضمان تجسيده.

- الاهتمام بالتطوير الإداري والبناء المؤسسي لجمعيات التنمية المحلية بتدريب العاملين والمتطوعين بها على أساليب الإدارة الحديثة، مما يسمح بتفعيل دور هذه تنظيمات في المشاركة الشعبية .

- توسيع الشراكة مع القطاع الخاص في الإطار المحلي بدل حصرها في عقود الامتياز .

- تشجيع جمعيات المجتمع المدني وتدعيمها، من أجل إعداد ونشر عمليات تقييم موضوعية وموثقة لأداء مختلف الأجهزة المكلفة بالخدمات الإدارية والاجتماعية والتربوية والصحية.

- ترسيخ مبدأ الثقة بين جميع الفواعل خاصة في المجالات التنموية .

- توفير الحوافز المادية والمعنوية لاستقطاب الإطارات والكفاءات الموجودة في البلدية بدل توجهها نحو القطاع الخاص.

- تثمين دور الإعلام وجعله حافز للتنمية، فإذا كانت البلدية تخضع للسلطة الوصية، فإن الإعلام يُفعل الرقابة الشعبية.

- تعزيز الجماعات الإقليمية بوسائل وقدرات تكفل لها القيام بدورها بصفة أكثر فاعلية في الدفع بالتنمية المحلي وتقديم خدمات عمومية واجتماعية ذات نوعية .

المراجع:

الدساتير والمراسيم:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1996 .

2- الجمهورية الجزائرية الديقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، القانون رقم 12-06 المؤرخ في 21 صفر 1433 هـ الموافق لـ 15 جانفي 2012 .

الكتب:

3- الديوان الوطني للاحصائيات، النشاط الاقتصلدي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع لسنوات 2011،2012 2013،متوفر على الرابط :www.ons.dz تم تصفح الموقع بتاريخ : 15افريل 2014، على الساعة 19.00 .

4- حداد المطران غريغوار وآخرون،" فكرة.المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي"، مؤسسة فريديش ايبرت، افريل2004 .

5- عمار بوحوش، الشراكة بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص في التنمية الوطنية بين التنافس والتكامل، جامعة الجزائر، 2010 .

6 - ضياء مجيد، " الخصخصة والتصحيحات الهيكلية – آراء واتجاهات "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

المؤتمرات، الملتقيات، الندوات:

7- ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات،" إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات، خيارات وتوجهات اسطنبول": منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، جوان2010.

8 -بثينة المحتسب، "الشراكة بين القطاع العام والخاص كاداة لتحقيق التنمية المستدامة "، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى في مؤتمر " الشراكة بين القطاعين العام والخاص "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة اليرموك الاردنية، يوليو2011، ص، ص 110، 111 .

9-صفية جدوال، "مبادئ الإدارة الرشيدة والقطاع الخاص في الجزائر"، ورقة مقدمة للملتقى الدول حول " الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي" ، الجزائر،جامعة سطيف، 08-09-2008.

10 - ضريفي نادية " المرفق العام المحلي والتحولات الجديدة في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول تحديات الادارة المحلية الواقع والافاق، بكلية الحقوق جامعة زياني عاشور بالجلفة ، المنظم يومي :28-29 /2010/04 .

5- سمير محمد عبد الوهاب، "الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة "، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى "البلديات والمحليات في ظل الادوار الجديدة للحكومة" منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة القاهرة، أو ت 2008.

11- محمد الطعامنة، " الحكمانية كمدخل معاصر للشراكة بين القطاع العام والخاص"، ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر " الشراكة بين القطاعين العام والخاص "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة اليرموك الاردنية، يوليو2011 .

12- المدرسة الوطنية للادارة، "الرهانات الجديدة للتنمية المحلية"، حلقة دراسية من اعداد طلبة السنة الرابعة، فرع ادارة محلية، 2005-2006 .

الرسائل والأطروحات:

13- عبد السلام عبد اللأو ي، " دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر : دراسة ميدانية لولايتي مسيلة وبرج بوعر يرج " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة قسم العلوم السياسية، 2011 .

14- مبروك ساحلي، "تحليل السياسات العامة التشغيلية في الجزائر (1989-2009)"،مذكرة ماجستير في الدراسات السياسية المعاصرة، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، 2010-2011.

المجلات:

15 - احمد شكر الصبيحي،" مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص25.

-برهان غليون، " المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية "، مجلة المستقبل العربي، العدد 179، جانفي 1994 .

16- حسنين توفيق إبراهيم،" التطور الديمقراطي في الوطن العربي – قضايا وإشكاليات- "، مجلة السياسة الدولية،العدد142 ، أكتوبر 2000 .

17- عبد الحسين محمد جواد، "مشاريع البنية الأساسية ميدان للعمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص"، مجلة العمران العربي، العدد 40، 1999.

18- رمضان الشراح، "نحو دور أفضل للقطاع الخاص في تفعيل توطيد العمالة الخليجية: حالة الكويت"، مجلة العمل العربي، العدد 84، جويلية، أو ت، سبتمبر، 2008 .